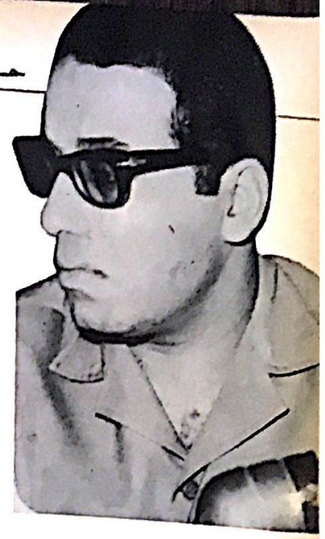

الثورة الزراعيّة
ودور التنظيم السّياسي

في العدد الماضي من « الهدف » نشرنا الجزء الاول من هذه المقابلة مع الاخ عبدالله الخامري ، وزير الاعلام في اليمن الشعبية الديمقراطية عن جوانب من المسالة الزراعية بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي الجديد ، وفي هذه الحلقة الثانية والاخيرة تتمة الحوار .

« الهدف »

سؤال : يبدو ان اللجان الشعبية في الريف لها صلاحيات قوية ، اجتماعية وعسكرية ، وهذا يقتضي وجود تنظيم سياسي قوي مرتبط بهذه اللجان ويضخ معها لحظة سياسية اساسية واضحة ، يبدو لنا ان هذا واحد هو ما يحول دون طغيان التقاليد القديمة على عمل هذه اللجان ، وبالتالي عودة الزعامات التقليدية للبروز ، وسيطرتها على السلطة المحلية وتحويله بالتالي لخدمة مصالحهم ، فما هو مدى العمل السياسي ، من هذه الناحية ، في الريف ؟

جواب : نحن متفقون على اهمية العمل السياسي في الريف ، ولكن اذا اردنا ان نصف الامور بصراحة توجب علينا ان نقول ان النشاط السياسي ، كما هو مطلوب ، ليس بالصورة التي نطمح لها في الريف . اننا لا نستطيع ان نصف الوجود السياسي في ارياف اليمن الديمقراطية بانه وجود في شكله الارقى . لا . هناك صعوبات ، ونحن منهمكون عمليا في البحث والمحاولة لتطوير اشكال العمل السياسي والجماهيري في تلك المنطقة .

هذه ناحية ، اما جوابي على السؤال فهو ان اعضاء اللجان انفسهم هم من اعضاء الصف القيادي الاول والثاني في العمل السياسي في داخل الريف ، وقد اعطيت لهم السلطات كلها، ومن هنا لا نستطيع ان نفرق ما بين القيادة الموجودة في العمل السياسي وما بين هذه اللجان .

وعلى اي حال ، فهناك نوعان من اللجان : لجان تهتم بموضوع تسيير دفة امور الحركة التعاونية في داخل المنطقة وتوزيع الارض ، وهذه يسمونها اللجان الفلاحية .

وهناك اللجان الشعبية الموجودة في تلك المنطقة وهي مشكلة من ابناء الريف ومن الفئات الكادحة ، وفي نفس الوقت فان علاقاتهم جيدة بجموع الفلاحين والصيادين وفي المدن والارياف، نستطيع ان نقول ان هؤلاء من الاعضاء القياديين في التنظيم السياسي في الجبهة القومية حتى ان بعضهم من اعضاء القيادة العامة ، وهم ابناء الصيادين وابناء الفلاحين الفقراء وبعض منهم من صغار الفلاحين .

الطرقات والعوارق في مستوى المعيشة

سؤال : لنعد الى موضوع التطوير والتنمية ، فقد وردت في اثناء حديثك السابق اشارة الى ضرورة ربط الريف بالمدينة ، وهذا يطرح موضوع بناء الطرقات ، وهو موضوع اكثر تعقيدا من الناحية الاجتماعية مما يوحي لاول وهلة، فهل من الممكن ان نتحدث عن هذا الموضوع؟

جواب : ان موضوع الطرقات له شقان . الشق الاول فيما يتعلق بالطرقات التي نستطيع شقها محليا . الدولة توفر المواد الاولية ، ويقوم السكان المحليون بعملية شق هذه الطرقات ، وهناك امثلة عديدة في اليمن الديمقراطية على حالات من هذا النوع جرى فيها من قبل الدولة تامين الآلات والمواد الاولية ، وقام الفلاحون والطلاب والجنود بالعمل التطوعي لبناء تلك الطرق .

الشق الثاني ، وهو الاكبر ، اي الطرق العامة الكبيرة مثلا طريق من عدن الى حضرموت حوالي ٧٠٠ كيلومتر ، وهناك طريق من عدن الى تعز، لقد قامت الصين الشعبية بتوفير المعدات ، وبدات العمل فعلا الطريق المعبدة اصبحت تمتد الان من عدن الى شقره (المحافظة الثالثة) ، ومن شقره ستتابع الى المحافظة الخامسة .

ميزة هذه الطريق ليست الميزة الهندسية المجردة ، ميزتها انها ستشق بكل المحافظات باستثناء المحافظة السادسة ، ستخترق هذه المحافظات في قلبها وستدخل الاراضي الزراعية فيها بحيث انها تربط كل المحاصيل في داخل المنطقة بعضها ببعض وتجعل من الممكن لهذه المحاصيل ان تصل الى عدن بسهولة .

وقد كان الاتفاق مع جمهورية الصين الشعبية ان يجري ايصال المعدات دفعة واحدة ، كل ستة اشهر ، ولكن الرفاق الصينيين بعثوا بمجموع المعدات دفعة واحدة والعمل قائم منذ اسبوع على قدم وساق ، وهذا شكل مجموعة من المحافظات وبدأ نشاط معين يحتدم في المنطقة مما وفر اوضاعا افضل .

وقد اسهم ذلك في جعل وزارة الاشغال تهتم اكثر بالنواحي المحلية في المديريات حيث بدأت مجموعات شبكات داخل المديريات بحيث ان تكون هي مشروع اعمال للعام القادم ٧١ – ٧٢ .

المواصلات وتسهيل التسويق

سؤال : بمعنى اخر ، هل تعتقدون ان هذا الطريق يسهم في تقليص العارق الهائل في مستوى المعيشة بين المدينة والريف في اليمن الديمقراطية ؟ ان هذا الفارق ربما كان واحدة من اهم واصعب المعضلات التي تواجهكم ..

جواب : لا ريب في ان هذا الطريق سيكون واحدا من اساليب عدة ، تسير جنبا الى جنب، لتقليص الهوة التي تفصل بين مستويات المعيشة في الريف والمدن ، ليس فقط لانها ستجعل مسالة التسويق سهلة فحسب ، ولكن ايضا لانها ستجعل كل اشكال الاتصال ممكنة بيسر .

ان تسهيل عملية التسويق ستؤدي ايضا الى التكامل في المحاصيل وفي تصنيع هذه المحاصيل الزراعية في المستقبل ، وذلك سيكون على الاقل ضمانة لعدم اتساع الهوة بين الريف والمدينة ان لم نقل انه سيكون دافعا موضوعيا لتقليص هذه الهوة .

ولكن الى جانب مثل هذه الاساليب توجد اساليب اخرى ترمي للقابة نفسها ، فثمة تفكير الان في اقامة جمعيات للمؤن الغذائية وللمواد الاستهلاكية الاخرى وبعض الكماليات تابعة للقطاع العام وتكون مهمتها تغطية حاجات الريف ..

وهناك قضية المدارس ، فالمعروف ان ابناء الريف مرتبطون بعدن المدينة حتى فيما يتعلق بالمدارس ، ومن الواضح ان عدن لا تستطيع استيعاب الاعداد الهائلة من التلاميذ التي تتدفق من الريف ، ومن هنا بدات عملية بناء مدارس في الريف على نطاق واسع . ليبيا اسهمت في عملية البناء هذه ، وكذلك الكويت، وبالاضافة للمدارس التي بنتها الدولة فان الاهالي انفسهم قاموا ببناء عشرات المدارس في الريف ..

ان هذه الحركة كلها ، مجتمعة ، تشكل قاعدة للانطلاق في تطوير الريف ، وفي سد الثغرة التي تفتح نفسها بين الريف والمدينة .

الانتاج ومزارع الدولة

سؤال : يتعلق هذا الموضوع بثلاثة اسئلة فرعية : هل زاد الانتاج الزراعي ام لا ؟ هل ازدادت رقعة الارض المزروعة ؟ وهل هناك محاولات لايجاد مزارع للدولة ؟

جواب : نبدأ بمزارع الدولة، ناخذ نموذجا لها واحدة من اكبر مزارع الدولة وهي مزرعة ابو عطيف الموجودة في ابين (المحافظة الثالثة). لقد بدات ب ٥٠ فدانا منذ ٩ اشهر ، والان وصلت الى ٢٢٠ فدانا تقريبا ، وقد جرى هذا التوسع براسمالها نفسه ، ولكنها استطاعت ايضا ان تدخل الى نشاطها فرعا جديدا هو تربية الحيوانات والدواجن .

ان دراسة سريعة لهذه التجربة تدل على ان الزرعة المذكورة نجحت في زيادة محصولها من الحبوب والقطن والخضراوات . انها اولا وقبل كل شيء تضم مرشدين سياسيين للعمال الزراعيين، وقد افتتحت مخبرا لبحوث التطوير الزراعي، وفي نطاق الحيوان لم يكن متوفرا لدينا شيء جيد لضعف السلالات المطلوبة محليا ، لذلك نستورد من خارج البلاد ، وبدانا نواة لقروان حيوانية افضل .

في موضوع القطن نفس الشيء ، حيث زرعنا القطن الامريكي لان القطن عندنا هو فقط من النوع الطويل التيلة ، وهذا يعني صعوبة بالغة في تصنيعه محليا لانه يحتاج الى مصانع من نوع متقدم جدا لا يمكن توفره الان ، والواقع ان زراعته كانت مرتبطة بمسالة تسويقه للمصانع البريطانية في « لانكشاير » ، ونحن عمليا نحتاج للقطن العادي والمصانع العادية لبلداننا نزرع القطن العادي في البلاد .

اريد ان اقول من ذلك كله ان مزارع الدولة ليست فقط للاستثمار ، ولكن للبعض الدور في ارساء الاسس العلمية لعملية التطوير، من تغيير القطن ، الى تغيير الحبوب ، فمثلا حبوب « الدخن » ، وهو انتاج مرغوب بعض الشيء ، لكن اذا كان من الممكن انتاج حبوب من نوعية بصورة اكثر ، فلماذا لا ؟

شيء اخر : يجب الاستفادة من الخبراء . لدينا شباب مهندسون زراعيون كانوا يدرسون في الخارج ، وكذلك لدينا المرشدون الزراعيون والمستشارون الزراعيون سواء من البلاد العربية او الجمهوريات الديمقراطية الشعبية .

لدينا حتى الان ٣ مزارع دولة اكثرها تطورا هي هذه المزرعة ، مزرعة (ابو عطيف) التي هي في المحافظة الثالثة، وهناك واحدة في المحافظة الثانية في لحج والثالثة في دبر احمد .

وبالنسبة للشق الاخير من السؤال ، وهو ازدياد الانتاج ، فمندنا ازدياد بالحبوب بشكل ملحوظ جدا ، ولدينا خطة للوصول بانتاج الحبوب بحيث نكتفي نحن بحبوبنا .

مثلا كان محصول القمح محدودا اما الان فبدانا نعمل على ان يكون القمح موجودا بكميات كبيرة جدا في البلد وكذلك بالنسبة لانتاج الزيوت ففي بعض المناطق توجد امكانية لزراعة الزيوت الى جانب الحبوب الاخرى .

ونحن نعتمد على حبوب البلاد اكثر من اي شيء نعتمد على الحبوب الاتية من الخارج .

على ان هذه الزيادة في انتاج الحبوب، لا تمنعنا من ان نرى ان انتاج القطن لهذا العام قد تضاعل .

وفي الحقيقة ان الضرر الذي لحقنا من القطن هذا العام يعود الى مسالتين :

– المسالة الاولى : مسالة الري التي نخاف الى تحسين بشكل واسع ومنظم ، ومع الزراعة القطن زراعة حديثة عندنا انما بريطانيا جلبته هو الاخر كمحصول يعتمد على المطر ولا يتمتع على الري . هناك قسم منه يعتمد على الامطار الارتوازية ، وهنا الضرر . نريد ان نتخلص من قضية الاعتماد على المطر كلية .

– المسالة الثانية : ان القطن الذي عندنا هو ، كما ذكرت ، من النوع الطويل التيلة والقطن طويل التيلة يحتاج الى براعة خاصة في الزراعة ، ولم يكن الالمام الواسع بذلك ، فمثلا ان زراعة اي شجرة قطن اخرى ، من غير القطن الطويل التيلة يمكن ان يدهور ويضر القطن طويل التيلة ، ونحن فعنا بزراعة بعدة انواع من القطن متجاورة ، الامر الذي اضر بالقطن طويل التيلة مما استدعى الان اجراء بحوث حيوانية افضل .

في موضوع القطن نفس الشيء ، حيث زرعنا القطن الامريكي لان القطن عندنا هو فقط من النوع الطويل التيلة ، وهذا يعني صعوبة بالغة في تصنيعه محليا لانه يحتاج الى مصانع من نوع متقدم جدا لا يمكن توفره الان ، والواقع ان زراعته كانت مرتبطة بمسالة تسويقه للمصانع البريطانية في « لانكشاير » ، ونحن عمليا نحتاج للقطن العادي والمصانع العادية لبلداننا نزرع القطن العادي في البلاد .

اريد ان اقول من ذلك كله ان مزارع الدولة ليست فقط للاستثمار ، ولكن للبعض الدور في ارساء الاسس العلمية لعملية التطوير، من تغيير القطن ، الى تغيير الحبوب ، فمثلا حبوب « الدخن » ، وهو انتاج مرغوب بعض الشيء ، لكن اذا كان من الممكن انتاج حبوب من نوعية بصورة اكثر ، فلماذا لا ؟

شيء اخر : يجب الاستفادة من الخبراء . لدينا شباب مهندسون زراعيون كانوا يدرسون في الخارج ، وكذلك لدينا المرشدون الزراعيون والمستشارون الزراعيون سواء من البلاد العربية او الجمهوريات الديمقراطية الشعبية .

لدينا حتى الان ٣ مزارع دولة اكثرها تطورا هي هذه المزرعة ، مزرعة (ابو عطيف) التي هي في المحافظة الثالثة، وهناك واحدة في المحافظة الثانية في لحج والثالثة في دبر احمد .

وبالنسبة للشق الاخير من السؤال ، وهو ازدياد الانتاج ، فمندنا ازدياد بالحبوب بشكل ملحوظ جدا ، ولدينا خطة للوصول بانتاج الحبوب بحيث نكتفي نحن بحبوبنا .

مثلا كان محصول القمح محدودا اما الان فبدانا نعمل على ان يكون القمح موجودا بكميات كبيرة جدا في البلد وكذلك بالنسبة لانتاج الزيوت ففي بعض المناطق توجد امكانية لزراعة الزيوت الى جانب الحبوب الاخرى .

ونحن نعتمد على حبوب البلاد اكثر من اي شيء نعتمد على الحبوب الاتية من الخارج .

على ان هذه الزيادة في انتاج الحبوب، لا تمنعنا من ان نرى ان انتاج القطن لهذا العام قد تضاءل .

وفي الحقيقة ان الضرر الذي لحقنا من القطن هذا العام يعود الى مسالتين :

– المسالة الاولى : مسالة الري التي نخاف الى تحسين بشكل واسع ومنظم ، ومع الزراعة القطن زراعة حديثة عندنا انما بريطانيا جلبته هو الاخر كمحصول يعتمد على المطر ولا يتمتع على الري . هناك قسم منه يعتمد على الامطار الارتوازية ، وهنا الضرر . نريد ان نتخلص من قضية الاعتماد على المطر كلية .

– المسالة الثانية : ان القطن الذي عندنا هو ، كما ذكرت ، من النوع الطويل التيلة

الثورة الزراعيّة
ودور التنظيم السّياسي

والقطن طويل التيلة يحتاج الى براعة خاصة في الزراعة ، ولم يكن الالمام الواسع بذلك ، فمثلا ان زراعة اي شجرة قطن اخرى ، من غير القطن الطويل التيلة يمكن ان يدهور ويضر القطن طويل التيلة ، ونحن فعنا بزراعة بعدة انواع من القطن متجاورة ، الامر الذي اضر بالقطن طويل التيلة مما استدعى الان اجراء بحوث حيوانية افضل .

في موضوع القطن نفس الشيء ، حيث زرعنا القطن الامريكي لان القطن عندنا هو فقط من النوع الطويل التيلة ، وهذا يعني صعوبة بالغة في تصنيعه محليا لانه يحتاج الى مصانع من نوع متقدم جدا لا يمكن توفره الان ، والواقع ان زراعته كانت مرتبطة بمسالة تسويقه للمصانع البريطانية في « لانكشاير » ، ونحن عمليا نحتاج للقطن العادي والمصانع العادية لبلداننا نزرع القطن العادي في البلاد .

اريد ان اقول من ذلك كله ان مزارع الدولة ليست فقط للاستثمار ، ولكن للبعض الدور في ارساء الاسس العلمية لعملية التطوير، من تغيير القطن ، الى تغيير الحبوب ، فمثلا حبوب « الدخن » ، وهو انتاج مرغوب بعض الشيء ، لكن اذا كان من الممكن انتاج حبوب من نوعية بصورة اكثر ، فلماذا لا ؟

شيء اخر : يجب الاستفادة من الخبراء . لدينا شباب مهندسون زراعيون كانوا يدرسون في الخارج ، وكذلك لدينا المرشدون الزراعيون والمستشارون الزراعيون سواء من البلاد العربية او الجمهوريات الديمقراطية الشعبية .

لدينا حتى الان ٣ مزارع دولة اكثرها تطورا هي هذه المزرعة ، مزرعة (ابو عطيف) التي هي في المحافظة الثالثة، وهناك واحدة في المحافظة الثانية في لحج والثالثة في دبر احمد .

وبالنسبة للشق الاخير من السؤال ، وهو ازدياد الانتاج ، فمندنا ازدياد بالحبوب بشكل ملحوظ جدا ، ولدينا خطة للوصول بانتاج الحبوب بحيث نكتفي نحن بحبوبنا .

مثلا كان محصول القمح محدودا اما الان فبدانا نعمل على ان يكون القمح موجودا بكميات كبيرة جدا في البلد وكذلك بالنسبة لانتاج الزيوت ففي بعض المناطق توجد امكانية لزراعة الزيوت الى جانب الحبوب الاخرى .

ونحن نعتمد على حبوب البلاد اكثر من اي شيء نعتمد على الحبوب الاتية من الخارج .

على ان هذه الزيادة في انتاج الحبوب، لا تمنعنا من ان نرى ان انتاج القطن لهذا العام قد تضاءل .

وفي الحقيقة ان الضرر الذي لحقنا من القطن هذا العام يعود الى مسالتين :

– المسالة الاولى : مسالة الري التي نخاف الى تحسين بشكل واسع ومنظم ، ومع الزراعة القطن زراعة حديثة عندنا انما بريطانيا جلبته هو الاخر كمحصول يعتمد على المطر ولا يتمتع على الري . هناك قسم منه يعتمد على الامطار الارتوازية ، وهنا الضرر . نريد ان نتخلص من قضية الاعتماد على المطر كلية .

– المسالة الثانية : ان القطن الذي عندنا هو ، كما ذكرت ، من النوع الطويل التيلة

سويل خطة التنمية

سؤال : بعد خروج الاستعمار البريطاني تعرض الكثير من المرافق الاقتصادية (المرفأ والنفط ، قطاع الخدمات ... الخ) الى هزة ، وحدث اخلال في ميزانية الدولة. ان سؤالنا هو حول موضوع تمويل خطة التنمية ، اين هو الاعتماد الاساسي ؟ هل ينتج القطاع الزراعي فائضا فوق حاجات الاستهلاك المباشر ؟ وهل توجد قنوات لايصال هذا الفائض الى خطة التنمية ؟ ذلك يطرح اسئلة اخرى حول العلة بين المنتج المباشر وبين المستهلك (مدا حدث ، او سيحدث) للفئات الطفيلية التي كانت تعتمد جزءا من الفائض ؟ كيف يجري تركيز الفائض في يد الدولة لكي يمول الخطة الاقتصادية ؟

■ جواب : لمعرفة الجواب لا بد من اعطاء صورة عن الوضع ، وكيف كان سابقا ، ففي السابق كانت الارض في يد السلاطين والمشايخ والامراء الاقطاعيين، سواء الارض المزروعة بالقطن او الخضروات او الحبوب وكانت الزيادة الفائضة في انتاج هذه الاراضي تعود ، بالطبيعة ، لجيوبهم ولمضاعفة استثماراتهم . وكان هؤلاء يسوقون الخضروات والمحاصيل في المركز (سمي السوق المركزي) والسوق المركزي يسوق الخضروات والحبوب والفواكه اما القطن فيسوق بواسطة لجنة مشتركة وهي شراكة بين السلطنة الفضلية ، آنذاك، والسلطنة اليافعية ، مشكلة منهم ، ومع هؤلاء ممثل عن مصانع لانكشاير البريطانية ، ومن الطبيعي ان تسعر المنتوجات هي من اختصاص هذه اللجنة .

وعندما بدا النظام في ضرب الاقطاع، والمثلث بالحكام والسلاطين والامراء والمشايخ، استمرت عملية التسويق بواسطة اغنياء الفلاحين الموجودين في تلك المنطقة ، وتجري عملية تسويق الفواكه والخضار والحبوب في السوق المركزي وكذلك كانوا يصرفون القطن الى بريطانيا واليابان وفي بعض الحالات الى اميركا .

ان اي اقدام من قبل الدولة على معالجة هذا الوضع بصورة جزئية لن يؤدي الى نتيجة ، ويكون عبارة عن معالجة وحيدة الجانب. القضية ككل تحتاج الى مراجعة بالنسبة الى الوضعية الاقتصادية ككل ، نقطة البدء هي اقامة قطاع عام ، ذلك اننا اذا كنا نريد ترك التسويق في ايدي القوى القديمة فان حصة فضيلة من السعر تعود للمنتج اذ ان السؤال هو : من الذي كان يسيطر على عملية التسويق الخارجي ؟ الكومبرادور الاجنبي الموجود في المنطقة هو الذي يقوم بعملية التسويق الخارجي ، وهو على ارتباط بكل المجموعات الطفيلية التي ذكرها السؤال ، والموجودة في البلاد . اذن اين المخرج؟ هو طبعا في طرد هذا الراس الذي له علاقة في الداخل وله علاقة في الخارج ، وقد جاء القطاع العام ليلعبه ، وليحصر التجارة الخارجية بنفسه ، ومن خلال تنفيذها لمسؤوليات هذا القطاع ، واحلاله محل الشركات الاجنبية والكومبرادور الاجنبي بدات الدولة تحل قضية التسويق الخارجي . لكن التسويق المحلي كان ما يزال خاضعا للوسطاء . الخطوة التالية اذن هي قانون الاصلاح الزراعي بوجد الان تعاونيات وهذه التعاونيات لها محاصيل (فواكه وحبوب وخضروات وقطن) ، ولكن هذه التعاونيات مجالس ادارة ولجان مختصة ، وليس بوسع هذه اللجان والمجالس البيع للتاجر او للفلاح الغني ، وكان عليها العودة الى القطاع العام : هنا تعاونيات وهنا قطاع عام من مهمانه ايضا التسويق .

هناك جانب اخر حتى الان يشكل مسالة معقدة . وهو ما يتعلق باغنياء الفلاحين الذين كانوا يمتلكون اكثر من الحد في القانون ، ويمتلكون الان في حدود ما يرسمه القانون (٥٠ مروي و ٤٠ بعلي) لا زال لهؤلاء دور في عملية التسويق ، ولكنها لا تصل بالطبع الى حدود ما يصله الاحتكار من الضرر .

نستطيع ان نقول ان القطاع العام يتحكم الان في الاسواق الداخلية من خلال الحركة التعاونية الموجودة في الادارة ، والسوق المركزي الذي يعتبر قطاع عام ، ومن خلال القطاع العام الذي يشتري من الداخل ويسوق الى الخارج ، عدا فئة صغيرة لها حجم معين في الملكية ، هي الاخرى تلعب دورين : البعض يشتري من صغار الفلاحين بالاضافة لمنتوجها ومحصولها هي وتبيعها بعد ذلك الى القطاع العام .

اي ان قانون الاصلاح الزراعي ، والحركة التعاونية قد نسفا بالفعل اية علاقة ممكنة بين قدرة اغنياء الفلاحين على شراء منتوج صغار الفلاحين ، وقدرتهم على تسويقه في الخارج.

المرابون

■ سؤال : هل يعني هذا ان دور المرابين قد انتهى في الريف ؟

– جواب : لا يوجد مرابون الان ، لان الحركة التعاونية الان لها علاقة مباشرة بالبنك الذي هو قطاع عام ، وهذا المصرف هو الذي يقرض التعاونيات ، وقد اكتمل هذا الواقع بتحديد قدرة الفلاحين الاغنياء على الاقراض نتيجة سقوط الوسطاء ، كما كنا قد ذكرنا قبل قليل.

تفتيت الارض

■ سؤال : في كل حالة اصلاح زراعي تبرز المشكلة المتأتية عن تفتيت الاوض والملكية ، وهي مشكلة خلق مصاعب ادارية وتكنيكية تؤدي الى ضعف الانتاج ..

– جواب : ان هذه المشكلة تنحل من خلال التعاونيات ، المنتشرة في كل مكان الان ، ومن اختصاص مجالس ادارة هذه التعاونيات تقرير نوع الزراعة وخطتها ، وكنا قد اشرنا الى ان هذه التعاونيات تضم جميع الاطراف الداخلة من الاصلاح الزراعي .

■ سؤال : ماذا عن علاقات القوى داخل اللجان الادارية للتعاونيات ؟ هل يلعب اغنياء الفلاحين دورا سلبيا في اللجان الادارية ؟ بكلمات اخرى ، الدور القيادي داخل قيادات التعاونيات خاضع لهيمنة من الفئات الفلاحية من الناحية الواقعية ؟

– جواب : في المناطق التي يلعب فيها التنظيم السياسي دورا اساسيا فان عناصر التنظيم هي التي تلعب الدور الاساسي ، فهي التي تنتخب للقيادة نتيجة علاقاتها اليومية والنضالية بالفلاحين ، وكانت في السابق قد لعبت الدور الاساسي في التحريض وفي ايصال المسائل الى الحسم الراهن . ان هذا السؤال لا يمكن حله الا عن طريق التنظيم السياسي ، ومعظم هؤلاء الذين انضموا الى الجبهة القومية وخاضوا المعركة الطويلة كان من صغار الفلاحين وفقرائهم، وبعد تلك الحياة النضالية الطويلة يقوم هؤلاء بدور اساسي في الثورة الزراعية .

التنظيم السياسي والاصلاح

■ سؤال : هذا يعيدنا محددا لموضوع التنظيم السياسي، في كل الاسئلة والاجوبة يبدو ان مسالة التنظيم السياسي هي المسالة الجوهرية لانجاح عملية تثوير الريف والاصلاح الزراعي .. فهل انتم راضون عن التنظيم السياسي في الريف ؟ ام تعتقدون انه بالامكان المضي في آن واحد بالتنظيم السياسي والثورة الزراعية ؟

– جواب : في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي كان المد الثوري يجتاح الريف ، وكان هذا المد يؤدي الى اقبال متعاظم على الجبهة القومية الى حد راج فيه الاعتقاد بان النضج السياسي في الريف قد قطع اشواطا كبيرة الى الامام . ولكن ذلك كان تيارا واسعا ، يحتوي جيوبا لكادر متقدم ، الا ان التنظيم المتماسك والحيوي والمنضبط ، الذي كان متوفرا في المدن، لم يكن متوفرا على نفس المستوى بالريف.

بعد انتصار الثورة مرت البلاد بفترة فتور ، هي طبيعية جدا في حالات مماثلة يذكرها التاريخ المعاصر ، وكما ان هذا الفتور شمل المدينة فقد امتد بالبداهة الى الريف ، ولكن لا ريب ان الفتور والركود في الريف يؤدي الى نتائج اكثر من تلك التي تعانيها المدينة . ان غياب الاشكال الحزبية التماسكة في الريف يجعل التحرك وقفا على الكادر الصغير .

ومع ذلك فقد جاءت البادرة من الريف، وهذا التحرك الجديد جاء نتيجة لتقييم الكادر للوضع في الريف ، وكانت نتيجة التقييم ان المفتاح يكمن في تحريك البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف . ان تساؤلات الكثيرين عن سبب الركود السياسي في الريف مرده الى الركود في المبادرات . اما الان فان الكثير من ابناء وقوى الريف قد تحركوا وتحمسوا لقانون الاصلاح الزراعي الجديد الذي يمس علاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..

وفي النهاية ، ما هو التنظيم السياسي في الريف ، وما هو نشاطه ؟ لا ينبغي لنا ان نتوقع ولاء سياسيا من خلال محاضرة اسبوعية او شعارات لفظية مرفوعة ، بل لا بد من انعكاس واقعي وعملي لتلك المحاضرات والشعارات... ان التحرك الى الامام هو العمل السياسي المطلوب .

اذن : العمليتان معا ، الاصلاح الزراعي وتطوير التنظيم السياسي .

ان تطوير العمل السياسي باشكال علنية متماسكة ومنتجة مسالة لا يمكن حدوثها ، كما رابنا في تجربتنا ، ولا يمكن ان تنضج، ولا يمكن ان توسع وتعمق بحالة شمولية ، الا وسط حالة من التطور الاجتماعي والاقتصادي مثل الحالة التي نحن في صددها الان .